

بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام
 الصلوة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان هو لغة الامساك وشرع تركه **الكل**
والشرع والجماع من الضيق إلى المغرب لم يقل بها إلا قال بعضهم لا تدفد
 بطلق ايضاً على ما بعد طلوع الشمس إلى غروبها كإزالة صلوة الليل عما
 بنية فأن الأعمال بالثبات من أهلها احتراز عن الحاضرين والنساء والكفار
 وهو لغز في وهو نوعان معين كصوم رمضان اداة وقضاء وفرضيته
 ثابتة بالكتاب والسنة والجماع وغير معين غير الكفارة اي كفارة اليمين
 وانقضاءه بالقتل وجزاء العتيد وفدية الإداة في الأهرام كما سياتي إنشاء الله
 لغزاً وأما واجب كالتدبر المعين والمطلق وأما نفل كغيرها ذكر في المهداية
 أن صوم رمضان فرضية لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته انعقد
 لاجماع ولهدأ بكفر جاحده والمذنب واجب لقوله تعالى ويوفوا بعهدهم
 وقوله تعالى وأوفوا بعهدهم الله إذا عاهدتم فإن قيل فوجب أن يكون المذنب
 فرضاً لثبوتها بالكتاب اوجب بأن الكتاب عام خفف منه ما ليس من جنسه
 واجب كعبادة الميعين ويجوز بدو الصوم عند كل صلاة ويخوذلك واعتز عليه
 صباه الشريعة بأن المذنب إذا كان من العبادات المقصودة كالصلوة والقوى
 والمج ويجوز ذلك فلو لم يثبت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وإن كان سسد
 الاجماع ظاهراً وهو العلم المخصوص فينبغي أن يكون فرضاً لقوله الجواب عنه ان
 المذنب بالفرض هنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كل بدل عليه عبادة
 المهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بطلان الاجماع بل بالاجماع على الفرضية
 المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما ثبت في المذنب نفل الاجماع على فرضيته
 بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشريعة أو اتحاد بعيد
 الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتب الأصول
 في صوم رمضان وأندبر المعين والنفل بنية من الليل إلى الضحوة **الكريم**
 لا عند ما فان الثبات الشرعي من الضيق إلى الغروب والضحوة اكبر من منصفه
 فوجب أن توجد النية قبلها لتكون موجودة في أكثر التماس فتوجد في كل
 حكماء هذا هو الأصل لما قيل في الآية لا لأنه منصف منها واعتبر من طلوع
 الشمس إلى غروبها وفي الصوم **مطلق** أي النية ونية النفل ونهطاء

الوصف

الوصف في اداء رمضان لما تقرر في الأصول أن الوقت معين لصوم رمضان
 والإطلاق في المعين تعيين والنهطاء في الوصف لما بطل بقي أصل النية كان
 في حكم المطلق نظيره المتعبد في الذان فإذا انقضى بياضه أو باسم غير اسمه
 يرد به ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا يتعين في وقتة إلا إذا وقع
 النية من مريض أو معسافر حيث يحتاج إلى التعيين ولا يقع من رمضان
 بل يقع عما نوي لعدم التعيين في الوقت بالنظر اليهما والنية المعين يقع
 عن واجب نواه مطلقاً أي إذا نذر صوم يوم معين فوي في ذلك اليوم
 واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء مسافراً أو مقيماً صحيحاً أو مريضاً
 وشرط الباقي وهو قضاء رمضان والند المطلق والكفارة التبييت من البتة
 والمادة النية من الليل والنهطاء اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التعيين
 من الإنداء ولا يصح يوم الشك **الاستصحاب** وهو آخر يوم من شعبان أحفل
 أن يكون أول يوم من رمضان وأنما كره غير التطوع لما روي صاحب السنن
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تقدر موا الشهر بصوم يوم ولا يومين إلا
 أن يكون بنية يصومه أحدكم الحديث قال الألباني وما رواه صاحب السلسلة
 من قوله من صام يوم الشك فقد عمى بالقاسم ومن قوله لا يصام إلا
 الذي يشك فيه الانقطاع لا أصل له **وكرر الواجب** لما روي عنه في
 الأصح وقيل يقع تطوعاً لأن غيره منتهى عنه فلا بد من نية الواجب فان
 صام تطوعاً أو واجباً وظهر رمضان **فيها** أي التطوع والواجب يقعان
 عنه أي رمضان ولا أي وإن لم تظهر فيها أي يقع عما نوي من التطوع
 والواجب **وذهب النفل** إلى وافق معتاده بأن بقا صيام يوم الجمعة والخميس
 والاثنتين فوافق يوم الشك وكذا إذا صام شعبان كله أو نصفه الاخير
 أو عشرة من آخره أو ثلثه منه ويصوم فيه الخواص كالمكفي والقاضي هذا
 بالاحتياط ويفطر غيرهم بعد أن أول نية التهمة أن يكتب المهني للصوم
 أن نوي انصاهاً أن كان العدم من رمضان ولا فلا لعدم الجزم في العدم
 فلم يوجد النية إذا نوي أن أحد عداً فأنصاهاً ولا فقط **وكرر** أن
 قال انصاهاً أن كان العدم من رمضان **ولا تقع** واجب آخر لتردد بين
 امرين مكر وهين نية الفرض ونية واجب آخر أو قال انصاهاً أن كان